Al-Mukhtar Journal of Social Science 44 (2): 118-130, 2026
Doi: https://doi.org/10.54172/2z4n5n91

Research Article Open Access

تقييم نجاعة وثائق التعمير في تنظيم وتأهيل المدن الصغرى المغربية: حالة مدينة تاهلة

ازكرار محمد[1]*

الباحث الاول[1]*:
قسم الجغرافيا، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، المغرب

المســـتخلص: استفادت مدينة تاهلة منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي من مجموعة من وثائق التعمير التي كان الهدف منها تنظيم وتأهيل المجال الترابي المحلي والنهوض به على كافة المستويات السوسيواقتصادية والعمرانية والبيئية وغيرها. ورغم أهمية هذه الوثائق في التخطيط الحضري الجيد والمستدام إلا أن وقعها الميداني يظل محدودا على الأرض، وهو ما تترجمه المشاكل والاختلالات التي لازالت تعاني منها المدينة منذ عقود من الزمن. يهدف هذا المقال إلى تقييم الوثائق التعميرية الخاصة بمدينة تاهلة، وذلك بعد تحليلها وإبراز محتواها والتصورات التي جاءت بها، حيث تفيد النتائج المتوصل إليها أن عددا هاما من المشاريع المقترحة لم تنفذ رغم مرور عدة سنوات على اقتراحها.

الكلمات المفتاحية: وثائق التعمير، تقييم، تأهيل، المدن الصغرى، تاهلة.

[1]***Corresponding author:**
AZEGRAR Mohamed,
med.azegrar@gmail.com
Department of Geography,
Abdelmalek Essadi University, Tetouan, Morocco

Received:
22/04/2026

Accepted:
20/06/2026

Publish online:
31/08/2026

Evaluation of the effectiveness of urban planning documents in organizing and upgrading small Moroccan cities: the case of the city of Tahla

Abstract: Since the early 1980s, the city of Tahla has benefited from a set of urban planning documents aimed at organizing and upgrading the local territorial space and promoting it across various socio-economic, urban, and environmental levels. Despite the importance of these documents for sound and sustainable urban planning, their impact on the ground remains limited, as reflected in the problems and dysfunctions that the city has continued to face for decades. This article aims to evaluate the urban planning documents of Tahla by analyzing them and highlighting their content and underlying visions. The findings indicate that a significant number of the proposed projects have not been implemented, despite several years having passed since their proposal.

Keywords: Urban planning documents, evaluation, upgrading, small towns, Tahla.

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium , provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

مقدمة

تعتبر عملية التهيئة وإعداد التراب من أهم العمليات التخطيطية التي يقوم بإنجازها المهيؤون لتحويل المجالات الجغرافية، والعمل على تنظيمها وتكييفها بشكل لائق يصلح للمجتمعات التي ستقطنها فيما بعد، بعبارة أخرى هي مجموع عمليات الإعداد المنجزة من طرف السلطات العمومية أو بإيعاز منها، من أجل ضبط توسع المدن وتنظيم مجالها عمرانيا واقتصاديا واجتماعيا (حزوي وحاج علي، 2015: 56). وتعد وثائق التعمير، بموجب التشريعات المعمول بها بمثابة الأدوات المرجعية والقانونية والتقنية الأساسية لتنظيم وتأطير استعمال واستغلال المجالات الترابية وآليات ضمان توفير شروط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإسهام في تلبية حاجيات الساكنة وتوفير شروط الاندماج الاجتماعي والتكامل المجالي (بنعلي، 2014: 33).

تشكل المجالس الجماعية إحدى أهم آليات التدبير الحضري بالمغرب، إذ تتوفر لديها ترسانة مهمة من الاختصاصات والصلاحيات التي خولها لها القانون من أجل تحقيق الحكامة في تدبير وتنمية المدن على مستوى جميع الأبعاد العمرانية والجمالية والاقتصادية والبيئية (بشري، 2022: 28)، وبالتالي فإن هذه المجالس تعتبر من الفاعلين الأساسيين على المستوى المحلي، وتقع على عاتقها مسؤولية تنمية مجالاتها الترابية والنهوض بها على كافة المستويات.

تعتبر مدينة تاهلة التي تقع شمال المغرب والمنتمية ترابيا إلى إقليم تازة، جهة فاس – مكناس، بساكنة إجمالية تقدر بحوالي 28612 نسمة (الإحصاء العام للسكان والسكنى: 2024)، أهم مركز حضري بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، حيث تعاقبت على تسييره العديد من المجالس الجماعية "المنتخبة" دون أن تتمكن من التحكم في التوسع المجالي العشوائي الذي عرفه هذا المركز وخلق دينامية تنموية حقيقية.

إشكالية البحث

استفادت تاهلة منذ أن كانت عبارة عن مركز محدد من تصميم متقدم يحدد بشكل واضح المناطق المخصصة للسكن أو الأراضي المقترحة لإنجاز التجهيزات والخدمات والأنشطة، ثم جاء تصميم النمو الذي تم اعتماده سنة 1983 والذي يعتبر أول وثيقة تعميرية رسمية تفصيلية خاصة بتهيئة المركز وتوجيهه والتحكم فيه سواء على مستوى تنظيم قطاع البناء والتعمير أو إنشاء المرافق والخدمات الأساسية. وقد استمر العمل بهذا التصميم إلى حدود سنة 2012، حيث تم تبني مخطط جديد للتهيئة يتوافق ومتطلبات حجم الساكنة التي تزايد عددها بفعل ظاهرة الهجرة القروية، ويأخذ بعين الاعتبار الوضع الإداري الجديد لتاهلة بعدما تمت ترقيتها إلى مستوى جماعة حضرية سنة 1992.

كما استفادت المدينة أيضا من مجموعة من الوثائق المختلفة، همت عددا من المخططات والبرامج التي كان الهدف منها هو تأهيل المدينة وتنظيمها مجاليا حتى تكون إطارا ملائما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورغم كثرة الوثائق وتنوعها، إلا أن المدينة لازالت خارج سكة التنمية وتعاني كل أشكال الفقر والتهميش والفوضى

والعشوائية، وذلك بعد مرور أكثر من ست عقود على الاستقلال وتعاقب حوالي ست مجالس جماعية على تدبير الشأن المحلي منذ الترقية الترابية لتاهلة إلى مستوى جماعة حضرية مطلع التسعينات من القرن الماضي. **فماهي الجدوى من وثائق التعمير ومختلف البرامج الجماعية إذا لم تؤد إلى تنظيم المجال وتحقيق التنمية المحلية؟**

الفرضيات

لتحليل الإشكالية السابقة، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

–الفرضية الأولى: أن القصور المسجل على مستوى تنفيذ مختلف البرامج والمخططات التي استفادت منها مدينة تاهلة رغم كثرتها وأهميتها في تنظيم المجال وهيكلته يعود إلى عدة عوامل منها سوء التدبير الذي ميز مختلف المجالس الجماعية التي تعاقبت على تدبير الشأن المحلي وإشكالية ندرة العقار الجماعي، فضلا عن ضعف الموارد المالية الضرورية لتنفيذ تلك الوثائق وتنزيلها على أرض الواقع.

–الفرضية الثانية: أن وضع هذه الوثائق لم يتم بطريقة صحيحة وسليمة مبنية على تشخيص ميداني دقيق وعميق يحدد بدقة متطلبات وأولويات المدينة.

الفرضية الثالثة: أن تعدد الفاعلين والمتدخلين في تدبير الشأن المحلي وعدم التزام بعضهم بتعهداتهم وخاصة المالية منها، حال دون تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج.

المنهجية

لبحث الإشكالية المطروحة أعلاه، قمنا بالاعتماد على المنهج الاستقرائي وذلك من خلال دراسة كل وثائق التعمير الخاصة بمدينة تاهلة (تصاميم، برامج،...)، منذ صدور أول وثيقة تعميرية وهي تصميم النمو لسنة 1983 إلى آخر وثيقة وهي برنامج عمل الجماعة (2017–2022) ودراستها وتحليلها وتقييمها للتوصل في النهاية إلى نتائج وخلاصات حول مدى جدوى هذه الوثائق وأثرها على الواقع الميداني للمدينة، مع تقديم أمثلة واضحة عن حالات تعثر تنفيذ مشاريع مبرمجة نصت عليها وثائق رسمية مصادق عليها.

1. قراءة وتحليل وثائق التعمير الخاصة بمدينة تاهلة

تتوفر مدينة تاهلة على مجموعة من وثائق التعمير في شكل برامج وتصاميم كان الهدف منها هو تنظيم المجال وتأهيله والدفع بمسار التنمية المحلية إلى الأمام. من هذه الوثائق نذكر:

1.1 تصميم النمو لسنة 1983

يعتبر تصميم النمو الصادر في 07 شتنبر 1983 أول وثيقة رسمية تنظم قطاع التعمير بمدينة تاهلة، وقد صدرت هذه الوثيقة عن المندوبية الجهوية للإسكان بتازة وذلك بموجب المرسوم رقم 386–83–2 لمدة زمنية تمتد ل 10 سنوات، وتهم محيطا للتهيئة لا تتجاوز مساحته 174.25 هكتارا (تصميم النمو: 1983). انتهت

رسميا صلاحية هذا التصميم سنة 1993، إذ كان على الجماعة وضع تصميم جديد للتهيئة يتماشى والمستجدات التي عرفتها المدينة خاصة بعد ترقيتها إلى مستوى جماعة حضرية بموجب التعديل الدستوري لسنة 1992، غير أن تعدد المتدخلين وتضارب الرؤى وضعف تكوين المنتخبين وغياب الموارد البشرية القادرة على قيادة عملية إعداد تصميم التهيئة حالت دون ذلك، مما جعل هذا التصميم يمتد لحوالي ثلاثة عقود. وقد تضمن تصميم النمو جملة من الأفكار والتصورات منها:

- تحديد مستوى التعلية في سفلي وطابق أول (R+1).
- تحديد مناطق السكن، سواء تعلق الأمر بمناطق السكن المتفرق أو بمناطق الفيلات أو المناطق المحرمة للبناء أو غيرها.
- تعيين مناطق الأنشطة الاقتصادية والخدمات والمرافق كمناطق المساحات الخضراء والساحات العمومية والمدارس ومواقف السيارات، المنطقة صناعية، وغيرها.

القيام بقراءة تحليلية لهذا التصميم يظهر بشكل جلي أنه كان متقدما إلى حد بعيد، لكونه يتضمن تصورا واضحا لمختلف أشكال استعمالات الأرض. ورغم المدة الطويلة التي امتد عليها هذا التصميم (29 سنة) والأفكار الهامة التي حملها، إلا أنه لم يحترم ولم تنفذ معظم تصوراته، مما انعكس سلبا على عملية تنظيم المجال التي ظل يهيمن عليها طابع العشوائية.

2.1 برامج التأهيل الحضري 2009 – 2013

تم وضع برنامج التأهيل الحضري لمدينة تاهلة بناء على اتفاقية شراكة متعددة الأطراف موقعة بين وزارة الداخلية ووكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال وجماعة تاهلة ومجلس جهة تازة–الحسيمة–تاونات سابقا. تقدر التكلفة الإجمالية للمشروع بحوالي 36.800.000.00 درهم (تقرير المجلس الأعلى للحسابات، 2018: 51) لإنشاء مشاريع الطرق والإنارة العمومية والمساحات الخضراء والساحات العمومية والتجهيزات الاقتصادية والتجارية وغيرها. من هذه المشاريع نذكر:

- تهيئة شارع 03 مارس (5.3 كلم) باعتباره شريانا رئيسيا للمدينة.
- تهيئة ساحة المحطة.
- تهيئة ساحة عمومية بالمدخل الغربي لتاهلة.
- تهيئة موقف للسيارات بالقرب من مقر البلدية.
- إنشاء ملعب لممارسة مختلف أنواع الرياضات وفضاء خاص للعب الأطفال.
- تهيئة وتأهيل الملعب البلدي وسط المدينة.
- تهيئة وتأهيل السوق الأسبوعية (سوق الأحد).
- إنشاء مجزرة بلدية جديدة لخدمة المدينة وباقي الجماعات الترابية المجاورة.

- بناء مشرحة للأموات تابعة للمركز الصحي.
- إنشاء مركز صحي بحي المنظر الجميل.
- إنشاء منطقة للأنشطة الاقتصادية (الشطر الثاني من تجزئة الأمل) غرب المدينة.
- بناء محطة لتصفية المياه العادمة جنوب المدينة.

3.1 برامج التقويم التعميري 2005 – 2011

أخذت الوكالة الحضرية بتازة على عاتقها مهمة وضع تصاميم التقويم التعميري للأحياء الناقصة التجهيز بتاهلة، ويتعلق الأمر بأحياء القدس والنهضة والفتح 1 و2 (الشيشان) والمسيرة والبساتين والأمل والتقدم. وقد تضمنت هذه التصاميم مجموعة من المشاريع كإنشاء المجالات الخضراء والساحات العمومية والحدائق والمرافق صحية والتعليمية وغيرها.

تطرح عملية إعادة هيكلة هذه الأحياء الفقيرة والهامشية صعوبات كبيرة بسبب غياب احتياط عقاري عمومي في مختلف اتجاهات التعمير (صواب، 2001: 29)، كما أن معظم التدخلات التي تم القيام بها داخل هذه الأحياء ظلت دائما محدودة وغير كافية ولم ترق إلى مستوى المعالجة الجذرية والنهائية لمظاهر الهشاشة والاقصاء التي تعاني منها.

4.1 المخطط الجماعي للتنمية 2011 – 2016

جاء هذا المخطط في إطار الأهداف الوطنية الرامية إلى الارتقاء بالجماعات الترابية لتكون فاعلا حقيقيا في مجال التنمية المحلية، كما أن الميثاق الجماعي 08 – 17 أكد بشكل واضح على ضرورة اعتماد هذا المخطط وفق منهجية واضحة قائمة على التشاور والشراكة.

وهكذا فقد تمت مرحلة إعداد هذا المخطط بتشكيل فريق من الباحثين الميدانيين وتكوين مجموعة من الورشات الموضوعاتية كورشة التعمير والتهيئة المجالية وورشة التنمية والبيئة وورشة الأنشطة التجارية والخدماتية والصناعة التقليدية وغيرها، والتي توجت في النهاية بإعداد تقرير واقع الحال الذي شكل الوثيقة الأساسية التي تم الارتكاز عليها في إعداد المخطط الجماعي للتنمية. تضمن هذا المخطط تشخيصا دقيقا لوضعية الجماعة من خلال إبراز نقاط الضعف ومكامن القوة في مختلف المجالات كالبيئة والبنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية والخدمات الاجتماعية وغيرها، واقترح المخطط العديد من المشاريع من بينها:

- تأهيل السوق الأسبوعية وبناء مجزرة بلدية.
- إصلاح الملعب البلدي.
- تهيئة الطرق بحي القدس في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- بناء محطة لتصفية المياه العادمة.
- إنجاز أشغال الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار.

- تمويل المشاريع الفلاحية (مجانية الأغراس، حزام من الأشجار المثمرة (الزيتون)، دعم وتأهيل وحدات إنتاج الزيوت).
- تنمية الصناعة التقليدية.

5.1 تصميم التهيئة لسنة 2012

استفادت مدينة تاهلة من تصميم التهيئة سنة 2012 وذلك بعد أن ظلت خاضعة لزهاء 29 عاما لتصميم النمو الذي تم تبنيه منذ سنة 1983، وقد جاء هذا التصميم ثمرة لعقد الشراكة الذي وقعه المجلس الجماعي المحلي والوكالة الحضرية بتازة سنة 2005 والقاضي بضرورة إعداد تصميم جديد للتهيئة.

امتد محيط التهيئة على رقعة جغرافية قدرت بنحو 920 هكتار، وتضمن مختلف أشكال استعمالات الأرض، حيث خصص أكثر من 300 هكتار للمناطق السكنية (سكن متصل من سفلي + طبقين، منطقة الفيلات، منطقة العمارات، سفلي + 3 طوابق، سفلي + 4 طوابق، ثم سكن خاص بإعادة الهيكلة)، وخصص 59 هكتار للمرافق الإدارية والاجتماعية، وأكثر من 300 هكتار للمناطق السياحية والفلاحية والأنشطة المختلفة.

بالرغم من أهمية هذه المشاريع في هيكلة وتأهيل المدينة، إلا أنها واجهت مجموعة من الإكراهات الصعبة في مقدمتها غياب العقار العمومي الكافي لاحتضان هذه المشاريع، مما حال دون تنفيذ العديد منها.

6.1 المشروع الحضري 2016

قامت الوكالة الحضرية بتازة سنة 2016 بوضع المشروع الحضري لمدينة تاهلة، وذلك بناء على تشخيص دقيق للأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتحليل موضوعي للمجال الحضري من حيث نوع السكن وطبيعة البنيات التحتية والتجهيزات الأساسية ووضعية العقار والبيئة وغيرها. وقد أنجز هذا التشخيص اعتمادا على بحث ميداني شمل عينة مكونة من 138 فرد وأفضى في نهاية المطاف إلى بلورة مشروع حضري خاص بالمدينة ضم:

– مجموعة من المشاريع المهيكلة للمجال الحضري في مقدمتها:

- إنشاء منطقة للأنشطة الاقتصادية على عقار تابع لأراضي الجموع تبلغ مساحته 20 هكتار شمال غرب المدينة.
- إنشاء مؤسسة متعددة التخصصات للتكوين المهني على مساحة 01 هكتار محددة بالشارع 100 مكرر، 101، 102 و 103.
- بناء مستشفى متعدد التخصصات على مساحة تقدر ب 1.2 هكتار تستفيد من خدماته ساكنة المدينة وباقي الجماعات المجاورة.
- إنشاء مقاطعة خاصة بالأمن على مساحة تناهز 4400 م^2.
- تهيئة محطة طرقية على مساحة تقدر ب 7600م^2 قرب الموقع القديم للمجزرة البلدية.

- إنشاء حديقة على مساحة 08 هكتارات.
- خلق حديقة عمومية وتجهيزات رياضية (ملعب لكرة القدم) على مساحة 1.14 هكتار.
- إنشاء مركب رياضي على مساحة تناهز 03 هكتارات، وتهيئة مساحات عمومية على مساحة 1300م^2.

-مجموعة من مشاريع القرب:

- ملعب رياضي للكرة المصغرة على مساحة 5700م^2 بالحي الإداري.
- ملعب للقرب على مساحة 4000 م^2 لخدمة حي الأمل وحي القدس.
- ملعب رياضي للكرة المصغرة على مساحة 4000م^2 بحي الأمل.
- ملعب للقرب على مساحة 3460م^2 بحي الفتح.
- ملعب للقرب على مساحة 2000م^2 بحي النهضة.
- تهيئة عدد من المساحات الخضراء والساحات العمومية.
- إنشاء مدرستين ابتدائيتين بالأحياء الهامشية وتوسيع فضاء مدرسة تاهلة الجديدة.

-مجموعة من المشاريع في طور الإعداد:

- تهيئة ساحة عمومية بعين الشهبة.
- تهيئة ساحة المحطة.
- بناء مركز للشباب والرياضة.

7.1 برنامج عمل الجماعة 2017 – 2022

بناء على القانون التنظيمي رقم 14-113 الخاص بالجماعات، استفاد المجلس الجماعي المحلي لتاهلة من برنامج عمل الجماعة، والذي يعتبر بمثابة تصور جديد للمنظومة الجماعية، ومثال آخر للمقاربة التشاركية على مستوى الجماعة. تضمن هذا البرنامج مجموعة من المشاريع الهامة المصنفة حسب المجالات ذات الأولوية:

- القطاعات الاجتماعية والرياضية والثقافية.
- البنية التحتية.
- البيئة.
- الاستثمارات.
- التنظيم والتواصل.

ما يلاحظ على هذه البرنامج أن المشاريع التي تهم البنيات التحتية والبنيات الاجتماعية والثقافية والرياضية هي التي تحتل الصدارة بحوالي 90 مشروعا من أصل 114 مشروعا، أي حوالي 79% من مجموع المشاريع

المبرمجة، بغلاف مالي إجمالي ناهز 215274683.76 درهما، بينما لم تحض القطاعات الأخرى كالبيئة والاستثمارات والتواصل بأهمية كبرى مقارنة مع المشاريع السالفة الذكر.

2. الوقع الميداني لوثائق التعمير على تهيئة المدينة

أمام كثرة البرامج والمخططات التي استفادت منها مدينة تاهلة في سبيل تهيئة المدينة وتنظيمها والنهوض بها على كافة الأصعدة، كان لابد من إجراء تقييم علمي وموضوعي لهذه الوثائق، وإبراز وقعها الملموس على أرض الواقع.

أشار المجلس الأعلى للحسابات لجهة فاس – مكناس في تقريره الصادر سنة 2018 إلى وجود مجموعة من الاختلالات التي رافقت وضع برنامج التأهيل الحضري لمدينة تاهلة سواء تعلق الأمر بالجانب المالي أو بتنفيذ الدراسات والأشغال أو غيرها، وتهم هذه الاختلالات معظم البرامج والمخططات الأخرى.

1.2 على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية

لم يتم تنفيذ جل المشاريع التي تم التنصيص عليها في مختلف البرامج والمخططات التي استفادت منها مدينة تاهلة. بالتالي كانت الحصيلة النهائية ضعيفة جدا ودون مستوى التطلعات.

–على مستوى الشبكة الطرقية : تمت تهيئة شارع 03 مارس وتقويته من حيث الإنارة والتطهير رغم التعثرات التي عرفها المشروع منذ انطلاقة الأشغال، بينما ظلت معظم الشوارع الأخرى متدهورة بسبب حالات التقادم والتآكل وكثرة الحفر وغياب الأرصفة، خاصة داخل الأحياء الهامشية كحي القدس والفتح والمسيرة وغيرها، رغم المجهودات غير الكافية التي قامت بها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي همت تبليط عدد من الأزقة والممرات ببعض الأحياء.

–لا تتوفر المدينة حتى الآن على محطة طرقية منظمة ومهيأة بشكل جيد، مما ينعكس سلبا على قطاع النقل وعلى حركة السير والجولان داخل المدينة، حيث أدى غياب هذه المحطة إلى وجود حالات ازدحام واختناق مروري في بعض المحاور الطرقية كشارع الحرية والجيش الملكي والرباط بالإضافة إلى انتشار الفوضى في قطاع النقل والتطور المتنامي للنقل السري وغير المنظم.

–على مستوى التطهير السائل وبالرغم من إنشاء محطة لتصفية المياه العادمة جنوب غرب المدينة والرفع من مستوى ربط ساكنة الأحياء بشبكة التطهير، إلا أن حالة الشبكة تعاني في مجملها من التدهور بسبب صغر حجم قطرها وتقادمها، كما أن نسبة الربط تظل متفاوتة بين الأحياء (ربط شبه كلي بمركز المدينة ونسبي بالأحياء الهامشية)، وهي غير معممة على جميع الأسر. كما تفتقر المدينة أيضا لشبكة خاصة بتصريف مياه الأمطار للوقاية من خطر الفيضانات التي تشهدها بعض الأحياء من حين لآخر.

–تتوفر المدينة على حديقة واحدة تمت تهيئتها بحي البساتين، بينما لازالت تعاني خصاصا كبيرا في المساحات الخضراء والساحات العمومية رغم أن هذه المرافق كانت مبرمجة في مختلف برامج التأهيل الحضري وفي جل تصاميم التقويم التعميري الخاصة بالأحياء الناقصة التجهيز.

–يوجد بالمدينة مركز صحي وحيد تستفيد منه الساكنة المحلية التي يناهز عددها حوالي 30 ألف نسمة بالإضافة إلى ساكنة الجماعات الترابية المجاورة، ويعجز هذا المركز عن تقديم كل الخدمات العلاجية والاسعافية للمرضى بسبب افتقاره لمعظم التجهيزات والمعدات والخصاص الكبير الذي يسجله في الأطر الطبية والتمريضية، وذلك في غياب تام لمستوصفات القرب التي كان بإمكانها، لو وجدت، من تخفيف الضغط ولو نسبيا عن المركز الصحي المحلي.

–توجد بمدينة تاهلة ثانوية تأهيلية واحدة هي ثانوية تاهلة، وثانويتين اعداديتين (تاهلة والمجد) وست مدارس للتعليم الابتدائي هي طارق بن زياد ومولاي عبد الله الشريف والمنظر الجميل وواد الذهب والإمام البخاري وتاهلة الجديدة المغلقة حاليا. تعد هذه البنيات التعليمية قليلة وغير كافية ولا تساهم في توفير عرض تربوي لائق وجيد لأبناء المدينة والجماعات المجاورة، مما يؤدي إلى ظهور عدة مشاكل مختلفة في مقدمتها انتشار ظاهرة الاكتضاض في الأقسام والهدر المدرسي.

–بخصوص باقي المرافق الاجتماعية الأخرى، نسجل تتوفر المدينة على حضانة للأطفال ونادي نسوي ودار للطالب ودار للفتاة ودار للأمومة ودار أخرى للشباب، بالإضافة إلى مشاريع أخرى أشرفت على إنجازها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من قبيل المركز الاجتماعي للقرب بالحي الإداري ومركز الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بحي البساتين، فضلا عن ملعبين للقرب بحي المسيرة وملعب بلدي يوجد في وضعية متدهورة وخزانة بلدية لا توفر أبسط الخدمات لزبنائها. كل هذه المرافق على أهميتها تبقى غير كافية ولا يمكن لها أن تلبي الحاجيات المتنامية لساكنة تتكاثر وتنمو باستمرار.

2.2 على مستوى الأنشطة الاقتصادية

–تمت تهيئة السوق الأسبوعية (سوق الأحد) عن طريق وكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال، كما تمت تهيئة المجزرة البلدية الجديدة، فكانت أشغال التهيئة سيئة جدا وتفتقر لكل شروط الجودة المطلوبة، فأرضية السوق متدهورة ومكان إقامة المحلات التجارية غير مناسب تماما لممارسة التجارة، أما المجزرة فتفتقر لشبكة خاصة لتصريف النفايات السائلة مما يؤدي إلى انبعاث الروائح الكريهة خاصة خلال فصل الصيف، الأمر الذي يضر بالساكنة المجاورة وخاصة ساكنة حي التقدم.

–بالرغم من أن تصميم النمو كان قد نص على ضرورة خلق منطقة صناعية غرب المدينة، حيث تم التأكيد عنها في برامج التأهيل الحضري، إلا أن مدينة تاهلة لا تتوفر إلا على تجزئة سكنية واحدة (تجزئة الأمل) تم خلقها منذ 1995 من طرف شركة العمران، لم تستطع حتى الآن جذب اهتمام الزبناء بفعل موقعها الجغرافي

غير المناسب وبعدها عن المرافق والخدمات الأساسية، بالإضافة إلى قربها من المطرح البلدي للنفايات وارتفاع أثمنة العقار بداخلها.

–تفتقر المدينة لقاعدة اقتصادية قوية وصلبة، وهو ما يظهر في هيمنة الأنشطة التجارية والخدماتية البسيطة وغير المهيكلة على النسيج الاقتصادي المحلي وغياب مشاريع استثمارية واقتصادية حقيقية. هذا الوضع القائم جعل المدينة تنمو بدون هوية وظيفية مما أثر سلبا على تطورها، وجعلها غارقة في أنشطة هشة وهامشية لا يمكن أن تشكل بأي حال من الأحوال أساسا منطقيا لأي إقلاع اقتصادي محلي. المؤهلات السياحية والفلاحية وأراضي الجموع التي يزخر بها الظهير الريفي للمدينة يفرض على مدبري الشأن المحلي وكافة الفاعلين جهويا وإقليما ضرورة استغلالها في بلورة مشروع تنموي محلي قائم على التوظيف الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة في عملية التنمية بدل تشجيع قطاعات ضعيفة وهشة غير قادرة على خلق دينامية سوسيواقتصادية أو مجالية.

3.2 على مستوى الجانب البيئي

–لعل أبرز ما يمكن ملاحظته وتسجيله على البرامج والتصاميم الخاصة بمدينة تاهلة هو ضعف حضور البعد البيئي في هذه الوثائق بالرغم من الأهمية البالغة التي بات يحظى بها موضوع البيئة على المستوى العالمي. غياب الاهتمام الكافي بهذا البعد جعل المدينة مجالا غير آمن من المخاطر الطبيعية والبيئية، بل أصبحت تواجه مشاكل بيئية صعبة ومعقدة في مقدمتها تلوث الهواء الناتج عن الرمي العشوائي للنفايات المنزلية وعدم كفاية عملية الجمع، ووجود حظائر لتربية الدجاج في المحيط المجاور، بالإضافة إلى التأثير السلبي لمحطة تحلية المياه العادمة جنوب–غرب المدينة، ناهيك عن الأضرار التي يسببها المطرح العمومي العشوائي الواقع غرب المدينة سواء على غابة بونواس المجاورة (غابة من الصنوبر الحلبي) أو على ساكنة حي التقدم والأمل ودوار آيت حماد.

–بالرغم من المجهودات التي بذلت على مستوى مكافحة خطر الفيضانات داخل مدينة تاهلة عبر تهيئة الشعاب التي تخترق عددا من الأحياء السكنية كشعبة المسيرة وشعبة النهضة وشعبة القدس وشعبة الأمل، إلا أن أشغال التهيئة التي أنجزتها وكالة الحوض المائي لسبو شابتها العديد من الاختلالات والتعثرات، إذ لم تحترم فيها تصاميم التهيئة بشكل صارم ودقيق، مما جعل عملية التهيئة في مجملها ضعيفة الفعالية، لأن خطر الفيضانات لازالت تهدد المدينة باستمرار.

4.2 على مستوى التحكم في المجال

–لم تفلح كل المخططات والبرامج في ضبط التوسع العشوائي للمدينة والتحكم في مجالها الحضري، حيث ظلت مدينة تاهلة تتوسع بشكل غير منظم في كل الاتجاهات مما أدى إلى ظهور مجموعة من الأحياء غير القانونية والناقصة التجهيز. ذلك أن ندرة العقار العمومي وغياب مشاريع التجزيئ وتشجيع بعض المنتخبين لمشاريع البناء السري وتقاعس السلطة المحلية عن التدخل لضبط حركة البناء والتعمير، كلها عوامل ساهمت في انفجار

المجال الحضري خلال العقود الماضية وظهور أحياء هامشية في شكل دواوير كبرى تفتقر لأبسط المرافق والتجهيزات الأساسية.

–يعتبر احتلال الملك العمومي من قبل أرباب المقاهي والمحلات التجارية والخدماتية والباعة الجوالون، مظهرا آخر من مظاهر الفوضى التي تعم مدينة تاهلة، وقد ساهمت في انتشار هذه الظاهرة عدة عوامل منها إهمال السلطات وتغاضيها عن مراقبة وضبط المجال بالإضافة إلى سوء تدبير المجالس الجماعية المتعاقبة على تسيير الشأن المحلي وعجزها عن إيجاد حلول للمشاكل القائمة، وهي عوامل ساهمت بشكل أساسي في تفشي مظاهر العشوائية وسوء التنظيم على نطاق واسع.

3. النتائج و التوصيات

بعد قراءة وتحليل وتقييم مختلف وثائق التعمير التي استفادت منها مدينة تاهلة، يمكن الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

1.3 النتائج

- تلعب الوكالة الحضرية بتازة منذ دخولها كفاعل أساسي في ميدان التعمير داخل مدينة تاهلة دورا محوريا في إعداد وثائق التعمير الخاصة بالمدينة والسهر على تهيئة وتأهيل مجالها الحضري على كافة المستويات.
- رغم كثرة البرامج والمخططات التي استفادت منها مدينة تاهلة إلا أن نتائجها على الأرض ظلت ضعيفة ومحدودة، ذلك أن تنزيلها في الميدان واجهته عدة مشاكل وصعوبات، وبالتالي لم تنعكس إيجابا على مستوى تنظيم المدينة وتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.
- التنفيذ المحدود لهذه المخططات والبرامج يعزى إلى مجموعة من العوامل الأساسية منها ضعف التخطيط الحضري وعدم قدرتها على تجاوز المشاكل القائمة وفي مقدمتها ندرة العقار العمومي القادر على استيعاب مختلف المشاريع والتجهيزات وقلة الإمكانات والموارد المالية.
- يعزى سوء تدبير المحلي إلى غياب نخبة مؤهلة قادرة على القيادة والتخطيط الجيد، وتمتلك مشروعا واضحا للتنمية.
- هيمنة المشاريع المرتبطة بالخدمات والتجهيز والمرافق على معظم البرامج والمخططات، بالرغم من أهميتها، فإنه لا يمكن لها النهوض بالوضع التنموي المحلي في غياب مشاريع مهيكلة قادرة على إحداث إقلاع اقتصادي شامل للمدينة.

2.3 التوصيات

- توفير كل الشروط والإمكانيات المالية والعقارية من أجل التنزيل السليم لمضامين ومقتضيات وثائق التعمير، لما لها من أهمية في تنظيم وتأهيل المدينة وهيكلتها على كافة المستويات.
- الإسراع في إخراج مشروع تصميم التهيئة الجديد إلى حيز الوجود بعد نفاذ المدة القانونية للتصميم السابق في 2022، على أن يراعي المشروع الجديد خصوصيات المدينة وقابلا للتنفيذ، وقادرا على أن يشكل أساسا صلبا للتنمية الحضرية خلال السنوات القادمة.
- تغطية المدينة بجيل جديد من برامج ومشاريع التنمية الترابية التي تعود بالنفع على الانسان والمجال.
- القطع مع الأنماط التقليدية في التدبير المحلي التي أثبتت فشلها، والتأسيس لنمط جديد من التدبير قائم على تشكيل نخبة مؤهلة، تتوفر فيها كل شروط النزاهة والخبرة والتجربة وتمتلك مشروعا تنمويا متكاملا وقابلا للتنفيذ.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة باعتباره مبدأ دستوريا مهما وفلسفة جديدة في الإدارة والتدبير.
- تقوية وتعزيز دور الفاعلين في تدبير الشأن المحلي وخاصة الوكالة الحضرية بتازة ووكالة إنعاش وتنمية أقاليم الشمال والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وغيرهم باعتبارهم شركاء أساسيين في النهوض بالتنمية المحلية.

خاتمة

لم تستفد مدينة تاهلة كثيرا من وثائق التعمير التي تم تهييئها منذ ثمانينات القرن الماضي، إذ لم تفلح تلك الوثائق في تنظيم وتأهيل المدينة ووضعها على سكة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، بل ظلت مظاهر الفوضى والعشوائية والركود هي الطاغية على المشهد الحضري والاقتصادي للمدينة، حيث بقيت تلك الوثائق في مجملها مجرد أفكار وتصورات ومشاريع مجردة وفي معظمها غير قابلة للتطبيق. من هنا يمكن التساؤل عن جدوى هذه الوثائق في غياب النجاعة والفعالية والأثر الإيجابي في الميدان. فمهما بلغت وثائق التعمير من تقدم فإنها ستظل بدون جدوى ما لم تهيأ لها كل الشروط الأساسية للنجاح، وفي مقدمتها توفير الموارد المالية والعقارية الكافية، ووجود مدبر محلي قادر على ترجمة المشاريع والتصورات المتضمنة لتلك الوثائق إلى إنجازات ملموسة على الأرض.

البيبليوغرافيا

-المجلس الأعلى للحسابات لجهة فاس – مكناس (2018). التقرير السنوي، ص49-58.
-المندوبية الجهوية للإسكان بتازة، تصميم النمو1983 الخاص بتاهلة.
-الوكالة الحضرية بتازة، تصميم التهيئة 2012.
-الوكالة الحضرية بتازة، المشروع الحضري لتاهلة 2016.

–الوكالة الحضرية بتازة، تصاميم التقويم التعميري الخاصة بالأحياء الناقصة التجهيز 2005–2011.
–الوكالة الحضرية بتازة، برامج التأهيل الحضري 2009–2013.
–بشري، فوزي(2022). تقييم استحضار البعد البيئي في برامج عمل الجماعات الترابية بالمدن المغربية مقارنة حالتي بركان وبني ملال، مجلة التخطيط العمراني والمجالي، العدد 13، ص 99–112.
–بلدية تاهلة، المخطط الجماعي للتنمية 2011–2016.
–بلدية تاهلة، برنامج عمل الجماعة 2017–2022.
–بنعلي، توفيق (2014). وثائق التعمير: الحصيلة وإكراهات التنفيذ، مجلة مؤسسة وسيط المملكة المغربية، العدد الثالث، ص 33–57.
–حزوي محمد، حاج علي ألفة (2015). المدينة المغربية بين دواعي التأهيل الحضري ومتطلبات التسويق الترابي، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو، ص 51–67.
–صواب، ماجدة (2001). إعادة هيكلة السكن غير القانوني بمدينة فاس: الحصيلة والآفاق، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الجغرافيا، جامعة سيدي محمد بن عبد الله–فاس، 454ص.